مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب 22)

الفعاليات الموازية

"نحو استراتيجيات استباقية للتكيف من أجل مواجهة التحديات المناخية والبيئية"

المنطقة الزرقاء، جناح برنامج الأمم المتحدة للتنمية

الكلمة الافتتاحية

السيد محمد توفيق مولين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

مراكش

الاثنين، **14** نونبر/تشرين الثاني **2016**

المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

شارع الزيتون، حي الرياض، الرباط 10100

الهاتف: 537.71.83.83 (0) 212+ الفاكس: 537.56.40.79 (0) 212+

البريد الالكتروني: contact@ires.ma

الموقع الإلكتروني: www.ires.ma

أصحاب السعادة، سيداتي، سادتي،

يطيب لي في البداية أن أرحب بكم في هذا الحدث الموازي (side event) الذي ينظمه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (IRES) بالموازاة مع فعاليات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22). يخصص هذا الحدث لتقديم استراتيجيات التكيف الاستباقية من الناحية المناخية والبيئية. وللتذكير، فإن التكيف الاستباقي هو مسلسل يشرع فيه قبل ظهور آثار الظاهرة.

أريد أن أعرب عن خالص شكري للممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) والشخصيات البارزة التي استجابت لدعوة المعهد من أجل المساهمة بخبراتهم في تعميق التفكير في قضية بالغة الأهمية. كما أتوجه بالشكر للمشاركين المغاربة والأجانب الحاضرين معنا.

من خلال تنظيم هذه الندوة، يعتزم المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية مواصلة التفكير في الأجوبة الموضوعية التي يجب اقتراحها، و ذلك من حيث سياسات التكيف مع التغير المناخي والتقليص من البصمة الإيكولوجية على المستوى الوطني و الإقليمي والعالمي.

يولي المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية منذ تأسيسه سنة 2007، اهتماما خاصا لمقاربة التغير المناخي، مخصصا له برنامج دراسات بهدف فهم تعقيد التغير المناخي و البحث في سبل التكيف، من أجل مواجهة هذه الظاهرة، والتوصل إلى حلول مستدامة ومقبولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وقد خصص المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية تقريره السنوي لسنة 2017 لقضايا مصيرية بالنسبة لمستقبل الإنسانية :التحديات الكونية المتعلقة بالمحيط الحيوي، ولاسيما التغير المناخي والبصمة الإيكولوجية. للإشارة، فقد تم تقديم خلاصات هذا التقرير صباح اليوم بجناح المملكة المغربية.

يمكن تقسيم الأجوبة الممكنة من أجل مواجهة التغير المناخي إلى ثلاث أصناف. يرمي الجواب الأول إلى التخفيف من انبعاث الغازات الدفيئة والتي لن تظهر آثارها إلا في النصف الثاني من هذا القرن. إنها استراتيجية طويلة المدى ترمي إلى تقليص أسباب التغير المناخي. ويكمن هدفها الرئيسي في إزالة الكربون: أي خفض انبعاث الغازات الدفيئة وتطوير الطاقات المتجددة و احتجاز ثاني أكسيد الكربون.

مقتنعا بأهمية التخفيف (atténuation) من آثار التغير المناخي لأسباب بيئية، ولكن أيضا اقتصادية ومالية بالنسبة لبلد مثل المغرب يعتمد كثيرا على الخارج لإمداده بالطاقة، يولي المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، في إطار أشغاله، أهمية كبيرة إلى:

- التكيف مع التغير المناخي الذي يستلزم الابتكار وإعادة الاكتشاف أو الاقتباس ثم بعد ذلك إطلاق مسلسلات (مهارات، سلوك، خط إنتاج أو توزيع...) ونشر منتجات (سلع وخدمات) من شأنها مواجهة التغيرات الجارية،
- التوقع الرامي إلى إعداد الساكنة والمجالات الترابية لمواجهة التغيرات التي ستطرأ، ليس فقط من أجل الحد من الخسائر، بل أيضا من أجل المساهمة في ضمان وتطوير الرفاهية، ما ينتج عنه علاقة وطيدة بالاقتصاد الإيجابي.

في هذا الصدد، أطلقت سياسات عمومية متباينة إلى حد كبير على المستوى الدولي:

- حيث تبنت الدول المتقدمة استراتيجيات تكيف مبنية على استباق المخاطر المناخية وتدبيرها و مرتبطة بشكل وثيق باستراتيجيات التخفيف. في إطار مفاهيم الأمن المناخي والتنمية الخضراء، تراهن هذه الاستراتيجيات على الابتكار التكنولوجي والصناعي من أجل التوفيق بين التنمية و البيئة. ويجسد مفهوم الاقتصاد الحيوي (Bio-économie)، الذي ترعاه وتدعو إليه كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وأوروبا، هذه المقاربة، حيث يقتضي دمج الدورات البيولوجية (التجديد) في صلب التفكير الاقتصادي.
- بالنسبة للبلدان النامية، تبقى هذه الاستراتيجيات ذات بعد محلي، وتركز على تقوية قدرات الساكنة وتعزيز مقاومة القطاعات الحيوية (الفلاحة والصيد والماء والطاقة والغابات). ويتم تنزيل هذه الاستراتيجيات، التي تبقى رهينة بالدعم المالي والتقني للتعاون الدولي، في إطار برامج قطاعية وإقليمية (الوسط القروي، الفضاءات المحمية...).

أصحاب السعادة، سيداتي، سادتي،

إن تدهور المحيط الحيوي الأرضي، تحت تأثير التغير المناخي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتلوث يطرح مجموعة من التساؤلات حول شروط بقاء الإنسانية.

إن الوعي الدولي بخطورة الوضع المتعلق بالتغير المناخي يشكل تقدما كبيرا. لكن تركيز انشغال السياسات العمومية على الطاقة والمناخ، على حساب جميع العوامل الأخرى المسببة لتدهور المحيط الحيوي، هو أمر غير صائب يجب أن نسعى بقوة لتفاديه.

وعلى الرغم من هذا الوعي الناشئ و من تحديد أهداف كبرى عالمية، جهوية أو وطنية، فإن التدابير ما زالت بطيئة جدا من حيث تنفيذها و تبقى في غالب الأحيان غير فعالة. ثلاثة أسباب تفسر بشكل واضح هذه الوضعية:

- المنظومات الطبيعية المعقدة جدا و التي لا يزال فهمها غير مكتملا،
- ابتعاد الإنسان المتزايد عن الطبيعة الناتج عن عالم أكثر تحضرا و ارتباطا بالتكنولوجيا،
- النمو الديموغرافي و ولوج جزء أكبر من الساكنة إلى أسلوب حياة غير متوافق مع التدبير الاقتصادي المطلوب.

لقد حان الوقت، إذن، طبقا لما يطمح إليه هذا المؤتمر العالمي (كوب 22)، لاتخاذ الإجراءات اللازمة المتناسقة على المستوى العالمي (بين البلدان و الجهات) و المستوى المحلي (بين مختلف مستويات الحكامة)، وذلك بإعطاء الأولوية لمبدأ التفويض (subsidiarité)للتعامل مع المشاكل على المستوى الأنسب.

و أمام استحالة حل جل المشاكل في نفس الوقت، وجب اعتماد تسلسلات منطقية على أساس رؤية منهجية لجميع عوامل التغيير (العاجلة والمترابطة) و لمدى تعرض الساكنة المعنية، سواء كانت بشرا، حيوانا أو نباتا. وجب وضع هذه الرؤية بشكل واضح و سريع.

إن استعادة توازن المحيط الحيوي لن يحدث بدون تطوير وجهات نظر متجددة، تخلق قطيعة جذرية مع موقف الكائن البشري المفترس للبيئة. إنها حقا علاقة الإنسان بالطبيعة التي ينبغي إعادة التفكير فيها.

أصحاب السعادة، سيداتي، سادتي،

تلك بعض الأفكار التمهيدية في مقدمة أعمال هذا الحدث الموازي. أشكركم على حسن استماعكم.